مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد – مجلة علمية محكمة– العدد التاسع عشر (الجزء الثالث– مؤتمر شباب الباحثين)

توظيف منصات التواصل الاجتماعي في بناء وعي المجتمع الدولي نحو قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دراسة تحليلية لعينة من منشورات منصات وزارة الخارجية المصرية

د. مروان محمد حمزة(*)

الملخص:

انطلق تفاعل وزارة الخارجية المصرية مع قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي من رؤية متكاملة تأسست على بناء قنوات للحوار والتعاون مع مختلف الأطراف والآليات ذات الصلة، وتعكس الاهتمام الخاص الذي توليه مصر لهذه القضايا، واحترامها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان والتي عكسها الدستور المصري بشكل كامل، بالإضافة إلى الإعداد لمشاركة مصر في آلية المراجعة الدورية الشاملة بمجلس حقوق الإنسان الذي يعد أرفع جهاز داخل منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد واصلت مواقع التواصل الاجتماعي الرسمية لوزارة الخارجية المصرية (فيسبوك وإكس) جهودها في عرض رؤى ومواقف مصر من خلال حساباتها على منصة فيسبوك وتطبيق إكس حيث تم نشر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان واهتمام مصر بالتعبير عنها للجمهور الدولي وإبراز دورها في تعزيز حقوق الإنسان وإرساء استراتيجية الحوار والتشاور من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية واعتمادها دولياً، لذا اهتم البحث الحالي بقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإجمالاً لما سبق، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وطريقة المسح الشامل، كما استخدمت تلك الورقة البحثية نظرية الاتصال الحواري ونظرية تحليل الأطر الإعلامية، حيث تم تحليل عينة عمدية قوامها (٤١) مادة اتصالية منشورة عبر الحسابات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على مواقع التواصل الاجتماعي بناءً على دراسة استطلاعية لجميع مضامين هذه الحسابات في الفترة الزمنية المحددة من ٢٠٢٠/٠١/٠١م حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١م، وبلغ إجمالي المنشورات الخاضعة للتحليل على صفحتي وزارة الخارجية المصرية الرسميتين بمنصة فيسبوك (٣٧) منشوراً، بالإضافة إلى (٤) منشورات على حسابها الرسمي بمنصة إكس.

الكلمات المفتاحية: منصات التواصل الاجتماعي، حقوق الإنسان، وزارة الخارجية المصرية، المجتمع الدولي، فيسبوك، إكس.

(*) مدرس الإعلام والعلاقات العامة الدولية قسم الاجتماع والاتصال والإعلام - المعهد العالي للدراسات الأدبية – الإسكندرية

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– إبريل ٢٠٢٤م

Using social media platforms to build the international community's awareness of economic, social and cultural human rights issues: An analytical study of a sample of posts of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs Platforms

Abstract:

The interaction of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs with human rights issues at the international level started from an integrated vision founded on building channels of dialogue and cooperation with various relevant parties and mechanisms, and reflects the special interest that Egypt gives to these issues, and its respect for international agreements and treaties related to human rights, which are fully reflected in the Egyptian Constitution. In addition to preparing for Egypt's participation in the universal periodic review mechanism at the Human Rights Council, which is the highest organ within the United Nations regarding human rights issues.

In this regard, the official social networking sites of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs (Facebook and Dialogue and consultation in order to implement this strategy and adopt it internationally, so the current research focused on economic, social and cultural human rights issues.

In summary of the above, the researcher relied on the descriptive approach and the comprehensive survey method. This research paper also used Dialogical communication theory and Media frame analysis theory, where a deliberate sample of (41) communication materials published through the official accounts of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs on social media sites was analyzed based on a survey study of all The contents of these accounts in the specified time period from 01/01/2020 until 12/31/2022, and the total number of posts subject to analysis on the two official pages of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs on the Facebook platform reached (37) posts, in addition to (4) posts on its official account on the X platform.

Keywords: Social Media Platforms, Human Rights, Egyptian Ministry of Foreign Affairs, International Community, Facebook, X.

مقدمة:

تعد حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني، أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم أو أي وضع آخر، وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة.

ويرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات تتقيد الدول باحترامها والتصرف بطرق معينة أو الامتناع عن أفعال معينة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد أو الجماعات.

ويعتبر وضع مجموعة شاملة من قوانين حقوق الإنسان إحدى الإنجازات العظيمة للأمم المتحدة، فهي مدونة شاملة ومحمية دولياً، ويمكن لجميع الدول الاشتراك بها، وقد حددت الأمم المتحدة مجموعة واسعة من الحقوق المتعارف عليها دولياً بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنشأت آليات لتعزيز وحماية هذه الحقوق ومساعدة الدول في تحمل مسؤولياتها.

واعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٤٥م و١٩٤٨م، على التوالي ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبر أساساً لهذه المجموعة من القوانين، ومنذ ذلك الحين، وسعت الأمم المتحدة قانون حقوق الإنسان تدريجياً ليشمل معايير محددة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى، الذين يملكون الحقوق التي تحميهم من التمييز الذي طالما كان شائعاً في العديد من المجتمعات.

ودخل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نص على ٣١ مادة أيضاً حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦م، وقد نادى بالحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية، والحق في الحماية الاجتماعية، ومستوى معيشي لائق، والحق في التعليم والتمتع بفوائد الحرية الثقافية والتقدم العلمي.

لذا سعت وزارة الخارجية المصرية من خلال منصاتها الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي بالاهتمام بتلك الحقوق والتعبير عنها بمواقف الدولة ورؤاها التي تنشر للمجتمع الدولي من خلال منشوراتها على منصتي فيسبوك وإكس.

- **<u>أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:</u>**

مشكلة الدراسة:

وجهت إلى مصر العديد من الإدانات والاتهامات الباطلة والكاذبة بأنها تنتهك حقوق الإنسان على أراضيها، وعند النظر إلى تلك الدول التي تتشدق بحقوق الإنسان واحترامها نجدها أنها هي التي تنتهك حقوق الإنسان وليس مصر، وخاصةً تلك الدول الكبرى والمتقدمة منها، مما سعت الورقة البحثية التالية للتعرف على دور الإعلام الرقمي في بناء وعي المجتمع الدولي

باحترام الدولة المصرية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تحليل منشورات وزارة الخارجية المصرية عبر منصات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

أهمية الدراسة:

أ. **الأهمية النظرية:** تكمن أهمية الدراسة في قلة الدراسات التي اهتمت بجهود الهيئات السياسية في طرح قضايا حقوق الإنسان عبر صفحتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وتظهر الأهمية في رصد كل جديد في الإعلام الرقمي وعلاقته بقضايا المجتمع، فالدراسة الحالية تعدُّ إضافة للدراسات الإعلامية التي توضح دور الإعلام الرقمي في بناء وعي المجتمع الدولي باحترام الدولة المصرية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تحليل منشورات وزارة الخارجية المصرية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ب. **الأهمية التطبيقية:** تفيد هذه الدراسة فى تطبيق المنهج الوصفي التحليلي وإبراز أدوات تحليل الخطاب الإعلامي لمنشورات حسابات وزارة الخارجية المصرية على شبكة الإنترنت، والتي يمكن أن تسهم في بناء مؤشرات علمية يمكن من خلالها الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في بناء الوعي المجتمعي وتحسين صورة الدولة وسمعتها نحو القضايا المجتمعية لدى المجتمع الدولي.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

أ. **هدف الدراسة الرئيس:** التعرف على دور الإعلام الرقمي في بناء وعي المجتمع الدولي باحترام الدولة المصرية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تحليل منشورات وزارة الخارجية المصرية عبر منصات التواصل الاجتماعي، وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية هي:

١. مدى اهتمام وزارة الخارجية المصرية بقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر حساباتها الرسمية على شبكة الإنترنت.
٢. إبراز طبيعة المضامين المقدمة والأطروحات التي تثيرها.
٣. رصد أهم الأساليب الاتصالية والاستراتيجيات التي استخدمتها وزارة الخارجية المصرية في طرح مواقف ورؤى الدولة المصرية نحو قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على شبكة الإنترنت.
٤. مدى توافق مضامين حسابات وزارة الخارجية المصرية على شبكة الإنترنت مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

ب. تساؤلات الدراسة:

١. كيف اهتمت صفحات وزارة الخارجية المصرية بقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على شبكة الإنترنت؟
٢. ما طبيعة المضامين المقدمة التي أثارتها صفحات وزارة الخارجية المصرية؟
٣. ما الأساليب التي استخدمتها صفحات وزارة الخارجية المصرية في طرح مواقف الدولة المصرية تجاه قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
٤. ما الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها حسابات وزارة الخارجية المصرية في طرح المواقف المصرية تجاه قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
٥. ما مدى توافق مضامين صفحات وزارة الخارجية المصرية على شبكة الإنترنت مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؟
٦. ما مدى تفاعل حسابات وزارة الخارجية المصرية مع مستخدمي شبكة الإنترنت المتابعين لهذه المنشورات؟

المفاهيم الأساسية:

أ. **وسائل التواصل الاجتماعي:** مجتمع دولي على الإنترنت يتفاعل الأفراد من خلال الملفات الشخصية لهم، يقدم المستخدم نفسه لآخرين أو لشبكته الاتصالية[١]، وتسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال، وتختلف طبيعة التواصل من موقع لآخر[٢]، وقد تحتوي تلك الملفات والحسابات الشخصية على صور أو ملفات فيديو أو ملفات صوتية[٣][٤]، ونعني في الدراسة الحالية المنصات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على موقعي فيسبوك وإكس.

ب. **قضايا حقوق الإنسان:** تعد قضايا حقوق الإنسان حقوقاً متأصلة في جميع البشر، فالجميع له الحق في الحصول على الحقوق الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز، وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة ويحكمها قانون دولي خاص بحقوق الإنسان، وتعد هذه القضايا من القضايا المهمة التي تهتم بها منظمة الأمم المتحدة وتضعها على رأس أولوياتها ومن أهم أهدافها، فهي تحمل شعاراً مفاده أن السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة[٥].

---

[1] Alessandro Acquisti and Ralph Gross, Imagined Communities: Awareness, Information Sharing, and Privacy on the Facebook Pre-proceedings version. Privacy Enhancing Technologies Workshop (PET), Journal of Privacy enhancing technologies, vol 42, issue, 58, 2006, P. 6

[٢] إيهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي. القاهرة: المنهل للنشر، ٢٠٠٧م، ص. ٤٢

[3] Andreas Kaplan and Michael Haenlein, User of the world: the challenges and opportunities of Social Media. Business Horizons, vol. 53, No.1, 2010, P. 64

[٤] شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠١١م، ص. ٨٦

[٥] منظمة الأمم المتحدة، www.un.org/en/global-issues/human-rights، تم الاطلاع عليه في: ٢٠٢٤/٠٥/٠٥م

وتعد حقوق الإنسان من المعايير التي لابد أن تعترف بكرامة جميع البشر وتحميها، كما أنها تتحكم في كيفية عيش الأفراد داخل المجتمع وعلاقتهم بالدولة والالتزامات التي تقع على عاتق الدولة تجاههم، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات بفعل بعض الأشياء، ويمنعها من فعل أشياء أخرى، كما يجب على الجميع احترام حقوق الآخرين، ولا يحق لأي فرد فعل أي شيء ينتهك حقوق الآخرين، فهي حريات أساسية يمتلكها كل شخص في العالم منذ ولادته حتى وفاته[٦]، ولذلك تنطلق مصر من خلال ذلك باحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي أعدتها كاستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان.

المداخل النظرية الموجهة للدراسة:

أ. نظرية التأطير الإعلامي:

يقصد بالتأطير التركيز على عناصر محددة في النص الإعلامي لبناء حجة أو برهان على المشكلات ومسبباتها وتقييمها وحلولها وتقديم إطار جدلي جديد لمعرفة كيفية حدوث التأثير على الوعي الإنساني[٧]، ويرجع أصل التأطير إلى الدراسات المهتمة بعلم الاجتماع وفقًا لما أشار إليه شانتو لينجر وآدم سيمون بأنه ينظر إليه باعتباره تركيز على أحداث رموز وصور نمطية معينة داخل النص[٨]، وتقيس نظرية الأطر الإعلامية المحتوى الكيفي للرسائل العلمية والإعلامية[٩] لأن تأطير النصوص له تأثير على كيفية تفكير الجمهور وتصوراتهم وفهمهم للأحداث المختلفة وكيفية التفاعل معها[١٠]، فيستخدمها السياسيون في وسائل الإعلام لتوضيح النقاط البارزة التي توجه القراء إلى الإطار المطلوب[١١] من خلال جمع وتنظيم المعلومات الخبرية ليصبح لها معنى ودلالة لمتلقيها[١٢] لأن انتقاء الأخبار والتأكيد عليها يحدث التأثير على الجمهور[١٣]، ومن العوامل التي تؤثر على عملية التأطير الإعلامي ثقافة المصلحة الوطنية والسياسة التحريرية التي تسمح بالتحدث

---

[6] UNICEF, Introduction to the Human Rights Based Approach: A Guide for Finnish NGOs and their Partners. The Ministry for Foreign Affairs of Finland, 2015, P. 8

[7] Robert Entman, Framing U.S Coverage of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents. Journal of Communication, Volume 41, Issue 4, 1991, P. 2

[8] Shanto lynegar and Adam Simon, News Coverage of the Gulf Crisis and Public Opinion: A Study of Agenda Setting, Priming and Framing. Communication research. Volume 20, Issue 3, 1993, P. 369

[٩] حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، طبعة سادسة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦م، ص. ٣٨٤

[10] Ginger Blacstone and others, Tweetstorm in #Ferguson: How News Organizations Framed Dominant Authority, Anti-Authority, and Political Figures in a Restive Community, Journal of Broadcasting & Electronic Media, Volume 61, Issue 3, 2017, P. 604

[11] Margaret Cissel, Media Framing: A Comparative Content Analysis on Mainstream and Alternative News Coverage of Occupy Wall Street. The Elon Journal of Undergraduate Research in Communication, Volume 3, Issue 1, Spring 2012, P. 68

[12] John Harrington, The Media, Framing and the Internet: Dominant Ideologies Persist, February 1998, www.tamilnation.org/media/harrington.htm

[13] Jessica Wendorf Muhamad and Fan Yang, Framing Autism: A Content Analysis of Five Major News Frames in U.S.-Based Newspapers, Journal of Health Communication, Volume 22, Issue 3, 2017, P. 191

داخل المواقع الإلكترونية[١٤]، فهي التي تقدم الأحداث من خلال وسائل الإعلام وتؤثر في الأفكار وردود فعل الجمهور[١٥]، ويضم نموذج روبرت إنتمان، أربعة عناصر للأطر الإعلامية هي: التعريف بالقضية والأسباب الكامنة وراءها، وتفسير الأسباب وتحديد الأطراف والجهات المؤثرة، والتقييم الأخلاقي، ووضع حلول للقضية من أجل معالجتها[١٦]، مما سبق سعت الدراسة لاستخراج الأطر التي قدمتها حسابات وزارة الخارجية المصرية على منصات التواصل الاجتماعي المتمثلة في فيسبوك وإكس في تناولها لقضايا الدراسة التي عالجتها المؤسسات السياسية باستخدام نموذج روبرت إنتمان.

ب. نظرية الاتصال الحواري:

تعتبر هذه النظرية هي المدخل المؤسس لمبادئ الاتصال الحواري الإلكتروني بين الجمهور والمؤسسات[١٧]، ويشتمل الحوار على خمسة مبادئ: المخاطرة أي عدم التنبؤ بنتائج الحوار، والتبادل بين المؤسسة والجمهور ويشمل التوجه التعاوني وروح المساواة بين الطرفين، والقرب وهو التشاور مع الجمهور في الأمور التي تؤثر على المؤسسة وعلى الجمهور من خلال الرد على تساؤلات الجمهور، والتعاطف ويطلق عليه لفظ المساعدة والتوجيه[١٨]، والالتزام: يعني التزام المؤسسة بالحديث مع الجمهور وتفسير المواقف التي تحتاج إلى توضيح[١٩]، وأكد تايلور وكينت على ما يجب أن تقوم بها المؤسسات للحوار: إنشاء مواقع إلكترونية وفتح حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي كي يتيح للجمهور طرح الأسئلة على المؤسسة وعليها أن تجيب عليهم، وأن تقدم معلومات توفر محتوى مفيد لمستخدميها، وأن تنشأ مواقع إلكترونية تلهم مستخدميها وتدفعهم إلى تكرار زيارة مواقعها، وينبغي إنشاء المواقع التي تجعل الزوار مستفيدين بتصفحهم للموقع دون أن يذهبوا إلى موقع آخر[٢٠]، وعليه فتسعى الدراسة للتحقق من الآتي:

---

[14] Cristina Archetti, A Multidisciplinary Understanding of News: Comparing Elite Press Framing of 9/11 in the US, Italy, France and Pakistan. Journal of International Communication, Volume 13, Issue 1, January 2007, P. 98

[15] Erving Goffman, Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. USA: Northern University Press, 1986, P. 1

[16] Robert Entman, Framing: Towards clarification of a fractured paradigm, Journal of Communication, Volume 43, Issue 4, Autumn 1993, P. 83

[17] Sheila McAllister Spooner and Michael L. Kent, Dialogic Public Relations and Resource Dependency: New Jersey Community Colleges as Models for Web Site Effectiveness. Atlantic Journal of Communication, Volume 17, Issue 4, November 2009, P. 224

[18] Anne Lane, Modelling the process of dialogic communication in Public Relations: A Rolebased Approach. In: Media, Democracy & Change: Australia and New Zealand Communication Association (ANZCA). Australia, July 2010, P. 13

[19] Abrehet Mahari, The Use of Social Media in Public Diplomacy: A Case Study of the (FDRE) Ethiopia Diplomatic Mission's Facebook Use (M.A. Thesis), University of Addis Ababa, June 2017, PP. 43 - 44

[20] Maureen Taylor and Michael L. Kent, Congressional Websites and their potential for public dialogues. Atlantic Journal of Communication, Volume 12, Issue 2, 2004, PP. 61 - 62

١. وسائل التواصل الاجتماعي تنقل الأحداث وتشكل وعي الجمهور الخارجي (المجتمع الدولي) نحو القضايا المهمة من خلال إطار محدد المعاني والأفكار.
٢. الحوار أصبح أكثر شيوعًا في وسائل التواصل الاجتماعي.

منهج الدراسة:

أتساقًا مع الهدف الرئيس للدراسة وهو التعرف على دور الإعلام الرقمي في بناء وعي المجتمع الدولي باحترام الدولة المصرية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تحليل منشورات وزارة الخارجية المصرية عبر منصات التواصل الاجتماعي، فالدراسة الحالية دراسة وصفية اعتمدت على صحيفة تحليل الخطاب للمنشورات التي تنشرها الحسابات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية وتساهم في طرح مواقف الدولة المصرية ورؤاها للمجتمع الدولي حول قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

عينة الدراسة وخصائصها:

اعتمد الباحث على تحليل عينة عمدية قوامها (٤١) مادة اتصالية تخص قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منشورة عبر عبر ثلاثة حسابات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على مواقع التواصل الاجتماعي بناءً على دراسة استطلاعية لجميع مضامين هذه الحسابات في الفترة الزمنية المحددة من ٢٠٢٠/٠١/٠١م حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١م، وبلغ إجمالي المنشورات الخاضعة للتحليل على صفحتي وزارة الخارجية المصرية الرسميتين بمنصة فيسبوك (٣٧) منشوراً، بالإضافة إلى (٤) منشورات فقط على حسابها الرسمي بمنصة إكس.

وتم الكشف عن خصائص عينة المؤسسات السياسية المتمثلة في الحسابات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على منصة فيسبوك ومنصة إكس كالتالي:

جدول رقم (١)
بطاقة تعريفية لوزارة الخارجية المصرية

اسم المؤسسة	وزارة الخارجية المصرية Egyptian Ministry of Foreign Affairs		
اسم الحساب الرسمي	الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية	Egyptian Ministry of Foreign Affairs	Egypt MFA Spokesperson
الرابط الإلكتروني للحساب	www.facebook.com/MFAEgypt	www.facebook.com/MFAEgyptEnglish/	www.x.com/MFAEgypt
مجال عمل المؤسسة	تمثيل مصر وشرح مواقفها ورؤاها ومشاكلها أمام المجتمع الدولي		
اللغة المستخدمة بالصفحة	العربية فقط	الإنجليزية فقط	العربية والإنجليزية
تاريخ إطلاق الحساب	٢٠١١/٠٣/٠٣م	٢٠١٥/٠٨/١٠م	يناير ٢٠١٥م
عدد المتابعين خلال فترة الدراسة	١,٧٤٨,٢٥٩ متابعًا	٢٨,٠٨٣ متابعًا	٣٢٨,٩٠٥ متابعًا

تبين من الجدول السابق أن إجمالي عدد المتابعين لوزارة الخارجية المصرية عبر حساباتها الرسمية ككل يبلغ ٢.١٠٥.٢٤٧ متابعاً.

جدول رقم (٢)
إجمالي المضامين المنشورة لطرح قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحسابات الرسمية

اسم الصفحة / الحساب الرسمي للمؤسسة	عدد مضامين قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال الفترة الزمنية المحددة (٢٠٢٠م : ٢٠٢٢م)			
	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	المجموع
صفحة وزارة الخارجية الناطقة بالعربية على منصة فيسبوك "الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية"	٩	٧	١٧	٣٣
صفحة وزارة الخارجية الناطقة بالإنجليزية على منصة فيسبوك "Egyptian Ministry of Foreign Affairs"	٢	١	١	٤
حساب وزارة الخارجية المصرية على منصة إكس "Egypt MFA Spokesperson"	ـــــ	٢	٢	٤
إجمالي العينة	١١	١٠	٢٠	٤١
النسبة المئوية	٪٢٦,٨	٪٢٤,٤	٪٤٨,٨	٪١٠٠

اتضح من الجدول السابق تزايد مضامين قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل واضح فقد بلغت ٤٨.٨٪ في عام ٢٠٢٢م، كما اتضح أنه تم عرض هذه الحقوق على كافة حسبات وزارة الخارجية المصرية المذكورة.

- **ثانياً: تحليل وتفسير نتائج الدراسة:-**

جدول رقم (٣)
القالب الفني للمضامين التي اعتمدت عليها الحسابات الرسمية في معالجة قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

القضايا الرئيسة بالحسابات الرسمية للمؤسسة	شكل المضامين النصية التي اعتمدت عليها الصفحات الرسمية في معالجتها لقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية						
	نص مرفق بصور	نص مكتوب	نص مرفق بإنفوجراف	نص مرفق برابط	نص مرفق بصور وفيديو	نص مرفق بفيديوجراف	المجموع
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢١	١٥	٢	٢	١	ـــــ	٤١
النسبة المئوية (%)	٪٥١,٢	٪٣٦,٦	٪٤,٩	٪٤,٩	٪٢,٤	ـــــ	٪١٠٠

من خلال الجدول السابق تبين لنا اعتماد الصفحات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية فيما يخص قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النصوص المرفقة بصور بواقع (٢١) منشوراً خلال فترة الدراسة بنسبة ٥١.٢٪، وذلك لأن النصوص المصحوبة بصور دائماً ما تسعى للتأكيد على مصداقية الخبر وتوثيقه، ويطلق على ذلك إعلامياً مصطلح النصوص التفاعلية التي تعتبر من أهم مميزاتها أن عندما يمتزج النص بصورة واضحة يزيد من تفاعل الجمهور المتابع، وتكون كفيلة لإيضاح الرسالة التي يبحث عنها الجمهور في النص، حيث أن الصورة تساوي بألف كلمة فهي تعبر عن المعنى أفضل من الكلام المرسل وتكون أداة لجذب انتباه

المتابعين وإقناعهم، وأبرزت الصفحات الرسمية محل الدراسة للمضامين التي نشرت ممزوجة بصور لتعطي القارئ مصداقية أكثر عن جهود مصر المقدمة محلياً وإقليمياً ودولياً.

وكان استخدام الصفحات الرسمية محل الدراسة للنصوص المرفقة بصور وفيديو بنسبة ضئيلة للغاية تبلغ ٢.٤٪ بواقع منشور واحد فقط خلال فترة الدراسة، حيث أن عدم استخدام صفحات الدراسة لتلك القوالب الفنية قد يؤثر على نسبة تفاعل المتابعين مع المحتوى المنشور لأن الفيديو يعد أحد أهم أنواع المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي، وجزءاً مهماً من التسويق وأداة قيمة للترويج تسعى لجذب عدداً ضخماً من المتابعين، فيشاهد المستخدمون المنشور الذي يحتوي على الصور والفيديو بشغف ويشاركونه مع أصدقائهم، وبشكل تلقائي يتفاعلون معه ويعلقون عليه، وعندما يكون مصحوباً بنص مكتوب يكون محتوى جذاب يستطيع شد انتباه المتابعين، بل ويترك أثراً عميقاً في نفس المتابع يبقى أعلى وأفضل من بقية أنواع محتوى مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى.

ونخلص من هذا، أن الصورة هي أنسب أنواع المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي والتي يلجأ إليها الكاتب المبتدئ إلى أن يعتاد عليها ويصبح قادراً على الإبداع، ولكن عند الانتقال لصناعة محتوى قوي ومؤثر يشجع المتابعين على التفاعل معه فلابد أن يضع الكاتب بصمته بذكاء، ولا يتردد في أن يرفق بالنص المرفق به صورة محتوى لفيديو يؤكد مصداقية الخبر حيث يسهم في زيادة وتيرة هذا المحتوى في التحديثات التي تظهر على الصفحات الرئيسة الخاصة بالمتابعين.

جدول رقم (٤)
اللغة المستخدمة في التعبير عن المضامين التي اعتمدت عليها عينت الدراسة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الأطروحات الرئيسة بالحسابات الرسمية للمؤسسة	اللغة المستخدمة في التعبير عن المضامين التي اعتمدت عليها الحسابات الرسمية في معالجتها لقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية					
	لغة عربية فصحى	لغة إنجليزية رسمية	لغة إنجليزية غير رسمية	لغة عربية غير رسمية	المزج بين لغات مختلفة	المجموع
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٣٦	٤	١	——	——	٤١
النسبة المئوية (%)	٨٧,٨٪	٩,٨٪	٢,٤٪	——	——	١٠٠٪

من خلال الجدول السابق تبين لنا أن اللغة العربية الفصحى كانت اللغة السائدة في معظم مضامين الصفحات الرسمية محل الدراسة فيما يخص قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بواقع (٣٦) منشوراً خلال فترة الدراسة بنسبة ٨٧.٨٪، وذلك لأن اللغة الأم المستخدمة في مصر هي اللغة العربية التي يرسلها القائم بالاتصال إلى المتلقي، وهذا يدل على اعتماد وزارة الخارجية المصرية في استخدام اللغة العربية الفصحى على صفحاتها الرسمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بعدما وجد الكثير أن نشر بعض المسؤولين لنصوصهم باللغة

العامية الركيكة أو بلغة أجنبية عبر صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي أدى لضمور اللغة العربية الفصحى، وسيادة العامية وانتشار المفردات الدخيلة، بالإضافة إلى التأثير على القارئ واستخدامه لتلك اللغات التي استخدمها هؤلاء.

كما تبين أيضًا عدم اعتماد وزارة الخارجية المصرية في التعامل مع مكاتب معتمدة بشأن الترجمة الفورية لهذه المضامين بعدد من اللغات الأجنبية الأخرى حتى يتمكن جمهور المجتمع الدولي المعني بتلك الرسائل من متابعتها وفهمها، ولكن أتت المنشورات المدعومة باللغة الإنجليزية غير الرسمية بنسبة ٢.٤٪ في منشور واحد فقط.

جدول رقم (٥)

القوى الفاعلة التي اعتمدت عليها الحسابات الرسمية في معالجة قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اسم الصفحة / الحساب الرسمي للمؤسسة	القوى الفاعلة التي اعتمدت عليها الحسابات الرسمية في معالجتها لقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية					
	المسؤولون بالجهات الحكومية	الرئاسة المصرية	المسؤولون بالجهات الدولية	مجلس الوزراء والبرلمان	منظمات المجتمع المدني	المجموع
صفحة وزارة الخارجية الناطقة بالعربية على منصة فيسبوك	٢٨	٣	٢	——	——	٣٣
صفحة وزارة الخارجية الناطقة بالإنجليزية على منصة فيسبوك	٣	١	——	——	——	٤
حساب وزارة الخارجية المصرية على منصة إكس	٣	——	١	——	——	٤
إجمالي العينة (ن)	٣٤	٤	٣	——	——	٤١
النسبة المئوية (%)	٨٢,٩٪	٩,٨٪	٧,٣٪	——	——	١٠٠٪

تبين من الجدول السابق تعدد القوى الفاعلة الخاصة بقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحسابات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية عبر منصتي فيسبوك وإكس، حيث تصدرت فئة المسؤولون بالجهات الحكومية الحسابات الرسمية، وذلك لإبراز جهود القيادة السياسية الرامية لحماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنشر مجموعة من المنشورات التي توضح رؤية مصر ومساهمة القيادة السياسية متمثلة في مؤسسات الدولة المعنية كوزارة الخارجية المصرية، والهيئة العامة المصرية للاستعلامات وغيرها في نشر العديد من القرارات الصادرة من أجل حماية المواطن المصري وإعطائه الحق في السكن والتعليم والصحة والعقيدة والتمتع بعيشة كريمة برؤية شاملة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة المسؤولون بالجهات الدولية بواقع (٣) منشورات خلال فترة الدراسة بنسبة ٧.٣٪.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– إبريل ٢٠٢٤م

جدول رقم (٦)

الأطروحات الخاصة بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

م	الأطروحة	أدوات تحليل الخطاب لقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية			
		الحجج المستخدمة	الأساليب والمبررات المستخدمة	الاستراتيجيات المستخدمة	الأطر المرجعية
١	حق الفرد في الاندماج الاجتماعي (٢٤) مادة اتصالية	- عقلية - عاطفية	- تصريح المسؤولين - الأرقام والإحصاءات	- الإعلام الخارجي - الحوار	- الإيجابيات - التعاون
٢	تمكين المرأة اقتصاديًا والمساواة في الأجور ونبذ العنف ضدها (١٧) مادة اتصالية	- منطقية - عقلية	- التأكيد	- إبراز موقف الدولة - الإعلام الخارجي - الحوار	- الإيجابيات - التعاون - الإدانة
	المجموع	(٤١) منشورًا			

١. حق الفرد في الاندماج الاجتماعي:

أظهرت الحسابات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية موقف مصر وجهودها بشأن حقوق الفرد الاجتماعية وأحقيته في التعليم الجيد والصحة السليمة والعيش في عدالة اجتماعية وحياة كريمة وسكن ملائم، وتبين ذلك من خلال (٢٤) مادة اتصالية من إجمالي (٤١) مادة تم تحليلها خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة.

واستخدمت صفحات الدراسة الحجج العاطفية والعقلية في إبراز ذلك، بالإضافة إلى مجموعة من مسارات البرهنة لكي تؤكد حججها، وذلك من خلال ما يلي:

- تعظيم دور مبادرة حياة كريمة وتحويل العشوائيات لمدن سكنية ملائمة لقاطنيها.
- الاهتمام بمجال التعليم وعمل فصول لمحو الأمية.
- تدشين العديد من المبادرات المجانية من أجل صحة أفضل.
- إصدار قوانين جديدة للاهتمام بالطفل والأشخاص ذوي الهمم في مصر.

واستخدمت إطار الإيجابيات الذي أظهرت من خلاله الدولة إيجابياتها التي تحرص عليها تجاه مواطنيها في تخصيص مبادرات الغرض منها دمج الفرد اجتماعياً.

كما اهتمت باستخدام استراتيجية الإعلام الخارجي لإبراز دور مصر القوي في ذلك الأمر، والتأكيد على أن مصر تهتم بحقوق المواطن المصري بشكل واضح، بالإضافة إلى استراتيجية الحوار التي تقوم على تعاون الدولة وتشاورها مع كافة مؤسساتها لتقديم تلك المبادرات بشكل يليق المواطن المصري، واعتمدت هذه الصفحات في مضامينها على أسلوب تصريح المسؤولين، وأسلوب الأرقام والإحصاءات، ونشرت صفحة وزارة الخارجية المصرية الناطقة بالعربية على فيسبوك تصريحات من القيادة السياسية في مصر عام ٢٠٢٠م توضح اهتمامات الحكومة المصرية بحقوق الإنسان وتوجيه الدعم للفئات الأكثر فقراً والعمالة غير المنتظمة للحد من تداعيات جائحة كورونا، ومنحت خلالها الحكومة بناءً على تكليف من السيد رئيس الجمهورية

إعانة فورية للعمالة غير المنتظمة بقيمة ٥٠٠ جنيهًا شهريًا، وإنشاء صندوق لدعم العمالة غير المنتظمة ضد المخاطر المختلفة.

واستعرضت الصفحة أيضًا منشوراً منقولاً عن صفحة المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري في ٢٣ مارس ٢٠٢٢م يحتوي على إنفوجراف يشمل عدداً من إنجازات الدولة المصرية فيما يخص حق المرأة في المجال الاجتماعي حيث تم إطلاق العديد من المبادرات التي تستهدف مساندة المرأة وتعزيز حقوقها، ومنها مبادرات رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة، وتكافل وكرامة، وحياة كريمة، ومودة للحفاظ على كيان الأسرة المصرية، حيث استهدف الفئة العمرية من ١٨ عام إلى ٢٥ عام، وتم تدريب أكثر من ١٩٠ ألف فتاة واستفاد أكثر من ٢.٨ مليون فتاة منذ إطلاق هذا البرنامج حتى تاريخ نشر هذا المنشور، وكذلك إطلاق أكثر من ١٤ ألف مشروع ضمن مشروعات تنمية المرأة الريفية في عام ٢٠٢١م، كما أطلق برنامج وعي للتنمية المجتمعية في فبراير ٢٠٢٠م وتم تدريب أكثر من ٢٠٠٠ رائدة اجتماعية في مجال التربية الأسرية الإيجابية وتوعية ١.٥ مليون أسرة سنويًا.

وأوضحت صفحات وزارة الخارجية المصرية الرسمية حرص الدولة المصرية على إطلاق الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج المجتمعية الداعمة للمرأة مما أسهم في بناء قدراتها وتمكينها اجتماعيًا، ودمجها كعنصر فعال ورائد في خطط التنمية المستدامة مع وضع إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوقها حرصًا على الارتقاء بدورها في شتى المجالات، بالإضافة إلى تعزيز قدرة المرأة على مواجهة التحديات من خلال تحفيز المساواة في المجتمع وتكافؤ الفرص لتعكس تلك الجهود قدرة المرأة المصرية على إتمام العديد من الإنجازات ودورها في الحفاظ على نسيج المجتمع وروابطه بجانب تمكينها اجتماعيًا من خلال تعزيز مشاركتها ودمجها اجتماعيًا.

وتأكيداً على أن الدولة المصرية تحترم حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تبرزها مصر للمجتمع الدولي نشرت صفحة وزارة الخارجية على منصة إكس عدداً من المنشورات التي تضمنت تصريحات لوزير الإسكان تبرز حرص مصر على توفير سكن آمن للأسر الأولى بالرعاية وتنفيذ الدولة لمشروع إسكان خاص بهم للمساهمة في توفير وحدات سكنية بالمدن الجديدة والتي يوجد بها مناطق صناعية وأيضًا لإتاحة فرص عمل بالمصانع لأفراد الأسرة، كما أولى الرئيس السيسي اهتماماً كبيراً بالقضاء على العشوائيات وإزالة معظم البؤر العشوائية وسط خطة ممنهجة في سائر أنحاء البلاد وانتقال قاطنيها إلى أبراج سكنية مؤمنة بصورة تليق بهم مع توفير كافة الخدمات التعليمية لهم وإنشاء مدارس ومراكز شباب ودور للثقافة والمساجد والكنائس، بالإضافة إلى سائر

الخدمات، كما اهتمت الصفحات محل الدراسة بنشر تصريحات وزيرة الصحة آنذاك باتخاذ مجموعة من المبادرات لدعم الصحة الرقمية في مواجهة جائحة كورونا، وإطلاق تطبيق صحة مصر الذي تضمن إرشادات توعوية وخدمة تفاعلية للإبلاغ عن الحالات المشتبه بإصابتها بالفيروس، واستحداث منصات إلكترونية متنوعة لخدمات الحجز والكشف وتسليم الأدوية بالمنازل وتقديم الاستشارات والإرشادات الطبية والصحية عن بُعد، والإرشادات الخاصة للمصريين بالخارج.

كما قدمت مصر العديد من المبادرات في سياق عمل مجلس حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة، وذلك في إطار السعي لضمان تطوير المنظومة بشكل يأخذ في الاعتبار الرؤى المصرية، ويحقق توازناً في ذات الوقت في الأجندة الدولية المعنية باحترام حقوق الإنسان لتعكس أهمية القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ودعم قدرة الدول النامية على مواجهة التحديات المختلفة وفي مقدمتها التحديات التنموية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ومكافحة العنف والجريمة، بالإضافة إلى عدد من المبادرات التي قدمتها مصر في مجال الحق في العمل، والتنسيق مع الدول النامية فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالحق في التنمية كالحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الغذاء والحد من الفقر.

واعتبرت مصر حقوق الإنسان ليست مجرد خطاباً ولكنها مؤشرات تشير إلى مدى ترسيخ هذه الحقوق على أرض الواقع، حيث حرصت مصر على التعامل مع الفقر ليس بمفهومه المعتاد أنه فقر مادي ولكن تعاملت معه كفقر متعدد، فربطت الأحقية في الحصول على الدعم النقدي للأسر الأولى بالرعاية بانتظام أبنائهم في الصفوف الدراسية لضمان حصولهم على حقهم في التعليم، كما ربطته بتنفيذ زيارات دورية لمكاتب الصحة ضماناً لحصولهم على رعاية طبية تضمن سلامتهم.

وظهرت رؤية مصر واضحة في تلك القضايا من خلال المنشور الصادر في ٢٤ فبراير ٢٠٢٠م على صفحة وزارة الخارجية المصرية الناطقة بالإنجليزية عبر فيسبوك، والتي نشرت فيها كلمة مصر التي ألقاها مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والاجتماعية الدولية حينذاك بمدينة جنيف السويسرية أمام الشق رفيع المستوى للدورة رقم (٤٣) لمجلس حقوق الإنسان، والتي تبين خلالها حرص مصر الدائم بهذه القضايا محلياً وإقليمياً ودولياً وإبراز ما شهدته مصر من خطوات إيجابية على صعيد ملف حقوق الإنسان وتقديمها خمسة تقارير وطنية للجان أهمها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة في مناهضة التعذيب ومناهضة التمييز ضد المرأة وحماية حقوقها، بالإضافة لتعديل قانون المنظمات النقابية العمالية عملاً بتوصيات

منظمة العمل الدولية، كما تم بدء تدريس مادة حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في جميع الكليات والمعاهد العليا كمادة إجبارية مع الاستمرار في دمج مبادئ حقوق الإنسان بمناهج التعليم.

كما استخدمت إطار التعاون الذي اهتمت به الصفحات لإبراز مشاورات الحوار الوطني القائم بين القيادة السياسية ومختلف مؤسسات الدولة لتسخير كافة الإمكانات للمواطن المصري، وذلك في إطار اهتمام مصر بقضايا حقوق الإنسان وإبراز رؤيتها ومواقفها وأفكارها للعالم نشرت الصفحة الرسمية للوزارة الناطقة بالإنجليزية أيضاً في ٥ يونيو ٢٠٢٢م ترجمة غير رسمية لمنشور قد تم نشره عبر صفحتهم الرسمية الناطقة بالعربية يفيد باستقبال وزير الخارجية المصري للممثلة الخاصة لأمين عام الأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وذلك لإبراز دور مصر في التعاون مع الأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم أثناء النزاعات المسلحة وأهم الخطوات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة المصرية لدعم وتعزيز حقوق الطفل من خلال الإطار الاستراتيجي للطفولة والأمومة في إطار رؤية مصر لعام ٢٠٣٠م، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي تضمنت قسماً كاملاً حول إجراءات حماية وتعزيز حقوق الطفل، بالإضافة إلى وجود مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد النزاعات والذي تستضيفه مصر.

كما ركزت محاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على جميع فئات المجتمع، وعكست مفهوماً شاملاً لتعزيز حقوق الإنسان بما يتماشى مع رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وانطلاقًا من حرص مصر على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية بالتزامن مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة الابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.

وتوثيقًا لدور مصر الناجح في دعم حقوق الإنسان على المستوى المحلي تفاعلت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على تطبيق إكس بمنشور في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢١م يوضح إصدار مصر القانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٢١م والذي نص على تعديل بعض أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الهمم الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨م، وإضافة نص يفيد بمعاقبة القانون للمتنمرين على الأشخاص ذوي الإعاقة بالحبس والغرامة المالية، بالإضافة إلى تخصيص الدولة لعام ٢٠١٨م عاماً لذوي القدرات الخاصة لكي يتم دمجهم في المجتمع مع تهيئة المرافق والخدمات لهم، والإشارة إلى إصدار قانون رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠٢٠م لإنشاء صندوق دعم أصحاب الهمم.

٢. تمكين المرأة اقتصادياً والمساواة في الأجور ونبذ العنف ضدها:

قدمت قنوات الاتصال الإلكتروني للمؤسسات محل الدراسة موقف مصر وجهودها بشأن تمكين المرأة في المجال الاقتصادي ومساواتها مع الرجل في العمل وتقاضي الأجور، ومكافحة أشكال العنف الواقع عليها، وتبين ذلك من خلال (١٧) مادة اتصالية من إجمالي (٤١) مادة تم تحليلها خلال الفترة الزمنية المحددة.

واهتمت الحسابات الرسمية في إظهار ذلك من خلال الحجج المنطقية والعقلية، بالإضافة إلى مجموعة من مسارات البرهنة لكي تؤكد حججها، وذلك من خلال ما يلي:

- تعيين المرأة في كافة مؤسسات الدولة المختلفة كالقضاء والوزارات وغيرها.
- إصدار قوانين جديدة للمساواة بين المرأة والرجل في الأجور والعمل.
- مشاركة مصر في تدشين حملات للقضاء على العنف ضد المرأة دولياً.

واستخدمت في ذلك إطار الإيجابيات الذي من خلاله أظهرت الدولة جهودها التي تحرص على فعلها تجاه مواطنيها، وخاصةً السيدات اللائي يعملن والمساهمة في تعيينهن وتقليدهن الوظائف التي كان يستحوذ عليها الرجال مع توفير كافة السبل التي يخوضن فيها بيئة عمل جيدة، كما استخدمت إطار التعاون الذي نص على اهتمام مصر بالتعاون مع الدول الكبرى في الاستفادة من خبراتهم بشأن تمكين المرأة في المجالات المختلفة.

وانعكاساً لهذا الحراك في ملف حقوق الإنسان وترجمة لتمكين المرأة بكافة المجالات بما يتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر عام ٢٠٣٠م نشرت صفحة وزارة الخارجية المصرية على منصة إكس قراراً من مجلس القضاء الأعلى في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م يفيد بقبول طلبات تعيين عدد من القاضيات لشغل وظائف رئيس محكمة، ودرجة قاضي بالمحاكم الإبتدائية من الدرجات المناظرة بهيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة، وذلك في إطار تمكين المرأة والمسواة بينها وبين الرجل في كافة الوظائف القيادية، وإقناع العالم أجمع باحترامه لتلك الحقوق، وتستمر الدبلوماسية المصرية في التعبير عن الأولويات الوطنية والقضايا المتصلة بمصالح الدول الأفريقية والدول النامية، حيث تم اعتماد عدد من المبادرات في الأطر متعددة الأطراف تعالج قضايا مهمة من أهمها قضايا حقوق الإنسان المتمثلة في الحق في العمل، وتمكين وتعزيز حقوق المرأة في كافة المجالات.

ونشرت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية الناطقة بالعربية على فيسبوك في ١٧ مارس ٢٠٢٢م بياناً يوضح مشاركة مصر دولياً وتدشينها لمبادرة تمكين المرأة اقتصادياً والمساواة بينها وبين الرجل في كافة المحافل الدولية، وذلك بالتعاون مع إسبانيا والسويد

وكوستاريكا وماليزيا تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص والعمل في جميع القطاعات وتمتعها الكامل بحقوق الإنسان، وحصولها على التعليم والموارد الاقتصادية والعمل اللائق والمساواة في الأجور.

كما نشرت الصفحة أيضًا منشوراً منقولاً عن صفحة المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري في ٢٣ مارس ٢٠٢٢م احتوى على إنفوجراف يوضح جهود الدولة في الاهتمام بالمرأة وتمكينها في كافة قطاعات الدولة حيث حظيت المرأة المصرية بمكتسبات فريدة وغير مسبوقة في عهد الجمهورية الجديدة، فضلاً عن احتواء الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على محور كامل لحماية حقوق المرأة وتمكينها وتمثيلها في القطاعات الاقتصادية من خلال تنمية قدراتها لزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضدها، بالإضافة إلى حمايتها من خلال القضاء على كافة أشكال العنف ضدها والظواهر التي تهددها معززاً ذلك بمجموعة إحصاءات وأرقام ونسب مئوية لكي تبرز جهود الدولة في الحفاظ على حقوق المرأة وتوجيهها للمجتمع الدولي.

واستخدمت أيضًا إطار الإدانة الذي أدانت من خلاله كافة أشكال العنف ضد المرأة والدعوة إلى الاهتمام بها، حيث عبرت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية الناطقة بالإنجليزية عبر فيسبوك أيضًا في ضوء الاهتمام بحماية حقوق المرأة في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠م بصورة تظهر فيها إضاءة أهرامات الجيزة وأبو الهول كأبرز المباني والمعالم الأثرية الشهيرة في مصر باللون البرتقالي الذي اختارته الأمم المتحدة كي تعبر به عن مستقبل خالي من جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وذلك لكي يبرز دور مصر وموقفها في نشر حملة الـــ١٦ يومًا في إطار القضاء على العنف ضد المرأة بمشاركة المجلس القومي للمرأة ومكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، والتي تبدأ من يوم ٢٥ نوفمبر المخصص لليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة حتى اليوم العالمي لحقوق الإنسان ١٠ ديسمبر، لينضموا إلى المجتمع الدولي للمساهمة في إطلاق حملة الـــ١٦ يومًا من النشاط تحت شعار "اتحدوا"، وذلك للقضاء على العنف ضد المرأة وإرسال رسالة إلى العالم بأسره تؤكد على أن مصر تنبذ ولا تقبل أي عنف ضد النساء والفتيات بشكل صارم.

كما نشر الحساب الرسمي لوزارة الخارجية المصرية على منصة إكس في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢م منشوراً عن هذا الشأن يوضح رؤية مصر وموقفها نحو المرأة، والتأكيد على أن حمايتها من العنف واجبًا وطنيًا وحقًا أصيلاً من حقوق الإنسان المشروعة، كما أن مصر لم تألو جهداً في دعم القرارات الداعية لمكافحة العنف والعنصرية.

ونخلص من هذا اهتمام مصر بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحترامها كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من منظمة الأمم المتحدة، وهذا ما أبرزته صفحات الدراسة، حيث استخدمت استراتيجية الإعلام الخارجي لإبراز دور مصر القوي في ذلك الأمر، والتأكيد على أن مصر تهتم بحقوق المواطن المصري بشكل كبير وواضح من خلال اهتمام الحسابات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية والهيئة العامة المصرية للاستعلامات بنشر جهود مصر في المساواة بين الرجل والمرأة في العمل ومستويات الدخل، وسعي مصر في تمكين المرأة اقتصادياً في مختلف مؤسسات الدولة.

واتضح مما سبق بعد تحليل قضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالصفحات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية عبر منصتي فيسبوك وإكس أن إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أكد على إيمان القيادة السياسية في مصر بالحريات والديمقراطية والعمل على تعزيزها بشتى السبل مع ضمان أمن وسلامة المجتمع وحمايته من الأفكار الخبيثة والمتطرفة، ولكن من أجل ضمان تحقيق كافة الحقوق التي شملتها الاستراتيجية لابد من تهيئة المجتمع للقوانين والتشريعات المحفزة للتنمية الشاملة وقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وذلك بالتأكيد على العلاقة بين سيادة القانون والاستدامة الشاملة، حيث أن سيادة القانون والتنمية أمران مرتبطان بشكل وثيق حيث يعزز كل منهما الآخر، فإن ساد القانون زاد مستوى الاستدامة بالشكل الذي يتيح وصول العدالة إلى الجميع لكفالة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من الحقوق، ولذلك لابد من إطلاق العديد من الحملات الإعلامية حول قيم ومبادئ حقوق الإنسان خلال المرحلة المقبلة مع تكثيف جهود المؤسسات الدينية والحكومية للتأكيد على قيم العدل والمساواة والتعليم والحوار، ولابد من التوسع في استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التكنولوجيا ليس منصتي فيسبوك وإكس فقط للوصول بدرجة أكبر للمواطنين للتوعية بحقوق الإنسان ومبادئها وسبل حمايتها، ودور جهات إنفاذ القانون وكيفية اللجـــوء إليها، وآليات الحماية التي توفرها.

وتبين نجاح القائمين على الصفحات الرسمية محل الدراسة في نشر خطاباتهم التي أظهرت دبلوماسية مصر الموجهة للجمهور الخارجي عبر الإنترنت على تحسين الصورة المعتادة عن الدول العربية بشكل عام وعن مصر بشكل خاص فيما يتعلق بقضايا انتهاك حقوق الإنسان عن طريق استخدام عدداً من الأطر والاستراتيجيات والأساليب والحجج والبراهين التي أظهرت مصر واحدة من الدول التي تهتم بحقوق الإنسان وتحترم مبادئه، وذلك من خلال المؤتمرات والمبادرات واللقاءات والاجتماعات التي أوضحتها تلك المضامين والموجهة إلى المجتمع الدولي.

وتبين لنا أيضاً من خلال قراءات الباحث في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أن الأطروحات التي اشتملت عليها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تعد قضية مهمة لأنها تشمل الحقوق الأساسية التي تكفلها الدولة للمواطن وتخص معيشته وصحته وتعليمه وعمله وثقافته، فهي حقوق لا يمكن الاستغناء عنها وكفلتها كافة الدساتير والقوانين، فهي تعد حق المواطن على الدولة وبدونها لا يوجد مجتمع، ولخصت هذه الحقوق في الآتي:

١. الحق في التعليم: هو حق يكفله الدستور وتلتزم الدولة بتطبيقه.
٢. الحق في العمل: تكفله الدولة والدستور وتلتزم بعدم التمييز في المعاملة والمساواة في الأجور وتوفير عملاً لائقًا ومناسبًا للجميع.
٣. الحق في الرعاية الصحية والخدمات العلاجية: هو حق أساسي للفرد، وبذلت مصر الكثير من الجهود، وأسهمت المبادرات والحملات العلاجية المختلفة في الكشف عن الأمراض المزمنة والقضاء على بعضها، كما أسهمت في توعية المواطنين بحقوقهم في توفير الرعاية الصحية والاهتمام بالصحة بوجه عام.
٤. الحق في الضمان الاجتماعي: حق يكفله الدستور والدولة لأي مواطن لا يستطيع العمل أو عاجز عن تأديته، فتقوم الدولة بكفالته اجتماعيًا لتساعده في الحياة الكريمة من خلال رؤية تنتهجها الدولة في التكافل والتضامن الاجتماعى القائم على توفير حياة كريمة للمواطنين العاجزين عن العمل أو كبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل أو النساء الفقيرات، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية.
٥. الحق في توفير سكن لائق وصحي وآمن لجميع المواطنين من خلال مشروع الإسكان الاجتماعي الذي توفره الدولة لمحدودي ومتوسطي الدخل، والقضاء على المناطق العشوائية غير الآمنة.

وفيما يتعلق بالحقوق الثقافية، فالتزمت الدولة بأحقية كل مواطن دون تمييز في نيل أنواع مختلفة من الثقافة، كما التزمت بحماية الآثار وعدم إهدائها أو تبادلها حفاظًا على التراث الثقافي والخصوصية المصرية، ونبذ العنف والعادات والموروثات الخاطئة ضد المرأة، ورغم جهود الدولة في هذا الحق إلا أنه مازال هناك نقص كبير في الوعي بأهمية الثقافة والفنون، والتمييز في القدرة المادية والجغرافية، ويشكل ضعف التمويل ظاهرة مؤرقة في تنوع النشاط الثقافي، كما أن ضعف إنفاذ التشريعات الخاصة بحماية الملكية الفكرية وإهمال قصور الثقافة كان له الأثر الأكبر على التوعية بأهمية الثقافة.

وفي إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية: احتلت تلك النظرية مكانة رئيسة في صفحات وزارة الخارجية المصرية عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث تناولت مجموعة قضايا عالجتها باستخدام نموذج روبرت إنتمان للوصول إلى ما اعتمدت عليه هذه الصفحات من أطر خبرية لتأطير الموضوعات والأفكار والقضايا المثارة المتعلقة باهتمامات المجتمع الدولي كي تعالج من خلال تحليل ما تم نشره عبر الإنترنت من مواقف الدولة التي وجهت إلى المجتمع الدولي معتمدة على تحليل الخطاب وتوظيف القضايا ومسارات البرهنة والأساليب والاستراتيجيات لتدعيم الأطر التي تقدمها كالتالي:

١. اعتمدت الصفحات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية في عناصر إبراز منشوراتها على قالب النصوص المرفقة بصور بنسبة أكبر من القوالب الفنية الأخرى، وذلك لتحقيق المصداقية الكاملة للجمهور المتابع لتلك القضايا.
٢. اعتمدت حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على استخدام مجموعة أطر مرجعية مهمة في كافة قضاياها الفرعية تنوعت بين إطار الإيجابيات، وإطار الإدانة الذي استخدمته مصر في محاربة كافة وسائل العنف ونبذ العنصرية التي واجهتها المرأة في كافة المجالات، كما اعتمدت الصفحات الرسمية على إطار التعاون حيث تعاونت مصر مع كافة المؤسسات لتمكين المرأة في كافة المجالات ومساواتها مع الرجل في الأجور والمناصب.
٣. وظفت الصفحات الرسمية لوزارة الخارجية المصرية اللغة العربية الفصحي في معظم منشوراتها عند تناولها لقضايا حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم تقم بترجمة رسمية لتلك المنشورات إلى اللغات الأجنبية الأخرى، وهذا يؤثر على إيصال رؤية الدولة المصرية إلى الجمهور الدولي المخاطب.
٤. اهتمت وزارة الخارجية المصرية عبر صفحاتها الرسمية في التعبير عن مواقف مصر تجاه حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على استراتيجية إبراز موقف الدولة، واستراتيجية الإعلام الخارجي، واستراتيجية الحوار.
٥. اعتمدت معظم مضامين قضايا حقوق الإنسان على الحجج المنطقية والحجج العقلية في كافة بشكل أكثر من بقية الحجج الأخرى.

- وفي إطار نظرية الاتصال الحواري: تبين عند تحليل خطابات وزارة الخارجية المصرية بالحسابات الرسمية عبر منصتي فيسبوك وإكس أن الحسابات جميعها لا تراعي معظم الأبعاد الشكلية للحوار، حيث أن القائمين على هذه الحسابات لا يقومون بالتفاعل مع

المتابعين عند قيامهم بالتعليق على المضامين الخاصة بقضايا البيئة، كما أنهم لا يسمحون لهم بنشر أي مضمون وذلك لطبيعة الصفحة وسياستها، كما أنهم لا يطرحون أية تساؤلات على المتابعين بغرض معرفة آرائهم ومقتراحاتهم حول مواقف مصر تجاه هذه القضايا، ولكنهم يقومون في بعض المضامين بمشاركة بعض الروابط الإلكترونية التي تخص المحتوى المنشور للاستزادة بالمعلومات والتفاصيل المهمة عن القضايا من المصدر الأساسي، ويرى الباحثان أن الحسابات الرسمية محل الدراسة تستخدم الاتصال ذات الاتجاه الأحادي ولم تستخدم الاتصال ثنائي الاتجاه، لأنها خصصت لعرض المحتوى من المصدر إلى المتلقي دون النظر لرد فعل أو رأي مستقبل الرسالة في المحتوى الموجه إليه.

- **ثالثًا: مقترحات الدراسة:-**

١. يجب الاهتمام عند تعامل المؤسسات السياسية مع الجماهير داخلياً أو خارجياً بعمل تطبيق خاص على الهواتف الذكية لسهولة التعامل في إطار اتجاه مصر نحو الرقمنة في كل مؤسساتها منذ عام ٢٠٢٠م، بالإضافة إلى توظيف مواقع التواصل الاجتماعي المرئية كاليوتيوب لأنها تقدم معلومات توضيحية وتعريفية للجمهور، كما أنها تزيد من مصداقية الخبر عند نشره لأن الجماهير بطبيعة الحال تميل إلى تصديق النصوص المرفقة بالصور والفيديوهات عن المكتوبة.
٢. ضرورة اهتمام وزارة الخارجية المصرية بالتفاعل مع مستخدمي شبكة الإنترنت وإقامة حوار معه بدلاً من الاعتماد على نشر الأخبار المتعلقة بالأحداث الجارية.
٣. لابد من اهتمام وزارة الخارجية المصرية بترجمة كل ما ينشر من آراء ومواقف مصر عبر الإنترنت بعدة لغات أجنبية حتى يتمكن المجتمع الدولي من متابعة مواقف الدولة ورؤاها حول القضايا المعاصرة.

الهوامش والمراجع المستخدمة

1. Abrehet Mahari, The Use of Social Media in Public Diplomacy: A Case Study of the (FDRE) Ethiopia Diplomatic Mission's Facebook Use (M.A. Thesis), University of Addis Ababa, June 2017
2. Alessandro Acquisti and Ralph Gross, Imagined Communities: Awareness, Information Sharing, and Privacy on the Facebook Pre-proceedings version. Privacy Enhancing Technologies Workshop (PET), Journal of Privacy enhancing technologies, Volume 42, Issue 58, 2006
3. Andreas Kaplan and Michael Haenlein, User of the world: the challenges and opportunities of Social Media. Business Horizons, Volume 53, Number 1, 2010
4. Anne Lane, Modelling the process of dialogic communication in Public Relations: A Rolebased Approach. In: Media, Democracy & Change: Australia and New Zealand Communication Association (ANZCA). Australia, July 2010
5. Cristina Archetti, A Multidisciplinary Understanding of News: Comparing Elite Press Framing of 9/11 in the US, Italy, France and Pakistan. Journal of International Communication, Volume 13, Issue 1, January 2007
6. Erving Goffman, Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. USA: Northern University Press, 1986
7. Ginger Blacstone and others, Tweetstorm in #Ferguson: How News Organizations Framed Dominant Authority, Anti-Authority, and Political Figures in a Restive Community, Journal of Broadcasting & Electronic Media, Volume 61, Issue 3, 2017
8. Jessica Wendorf Muhamad and Fan Yang, Framing Autism: A Content Analysis of Five Major News Frames in U.S.-Based Newspapers, Journal of Health Communication, Volume 22, Issue 3, 2017
9. John Harrington, The Media, Framing and the Internet: Dominant Ideologies Persist, February 1998, www.tamilnation.org/media/harrington.htm
10. Margaret Cissel, Media Framing: A Comparative Content Analysis on Mainstream and Alternative News Coverage of Occupy Wall Street. The Elon Journal of Undergraduate Research in Communication, Volume 3, Issue 1, Spring 2012
11. Maureen Taylor and Michael L. Kent, Congressional Websites and their potential for public dialogues. Atlantic Journal of Communication, Volume 12, Issue 2, 2004
12. Robert Entman, Framing U.S Coverage of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents. Journal of Communication, Volume 41, Issue 4, 1991
13. ————————, Framing: Towards clarification of a fractured paradigm, Journal of Communication, Volume 43, Issue 4, Autumn 1993
14. Shanto lynegar and Adam Simon, News Coverage of the Gulf Crisis and Public Opinion: A Study of Agenda Setting, Priming and Framing. Communication research. Volume 20, Issue 3, 1993
15. Sheila McAllister Spooner and Michael L. Kent, Dialogic Public Relations and Resource Dependency: New Jersey Community Colleges as Models for Web Site Effectiveness. Atlantic Journal of Communication, Volume 17, Issue 4, November 2009
16. UNICEF, Introduction to the Human Rights Based Approach: A Guide for Finnish NGOs and their Partners. The Ministry for Foreign Affairs of Finland, 2015

١٧. إيهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي. القاهرة: المنهل للنشر، ٢٠٠٧م

١٨. حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، طبعة سادسة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦م

١٩. شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠١١م

٢٠. منظمة الأمم المتحدة، www.un.org/en/global-issues/human-rights، تم الاطلاع عليه في: ٢٠٢٤/٠٥/٠٥م